علوم الحديث

أهمية جمع طرق الحديث
عند الحكم عليه

عبد الصبور أبو بكر
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

مُقدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعدُ:

فمن عظيم نِعَم الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة أنه حفظ لهم سنة نبيهم مصداقًا لقوله تعالى: (إنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإنَّا له لحَافِظُون)[1] ؛ إذ هيّأ لها رجالاً أفنوا أعمارَهم في خدمتِها، والذبِّ عنها، ومن أبرَزِ عنايتهم بها أنهم وَضعوا ضوابطَ وموازينَ دقيقةً لمعرفة المقبول من الرِّواية، والمردود منها حتى يطمئنّوا فيما ينسبونه من كلام إلى نبيّهم صلى الله عليه وسلم.

ومن هذه الضوابط: تتبُّع طُرُق الحديث وجمْعها، والمقارنة بينها، والنّظر في أقوال النّقاد في الحديث عند الحكم عليه، وفي هذا البحث المختصر أردتُّ أن أبيِّنَ أهميّةَ هذه القاعِدة، ومَدَى دوْرها، وفوائد تطبيقها عند الحكْم على الحديث.

وسمَّيْتُه: " أهمِّيَّة جمْع طُرُق الحديث عنْد الحكم عليه".

أهمِّية الموضوع: تكْمُنُ أهميّةُ هذا الموضوع في قول عليّ ابن المدينيّ (ت 234هـ): «البابُ إذا لم تُجْمَعْ طُرُقُه لم يَتبينْ خطؤُه»[2].

سببُ اختيار الموضوع: والذي دفَعَني إلى اختيار هذا الموضوع هو: الإقبالُ الكبير على تخريج الأحاديث الواردة في كتب المتقدمين، والحكمِ عليها ممن هو ليس أهلا لذلك؛ من غير إلمام بمناهج علماء التخريج، ومن غير معرِفةٍ تامّةٍ بالضّوابطِ والمعاييرِ التي لابُدَّ من مُراعاتِها عند الحكْم عليها.

---

[1] الحجر: 9.

[2] الجامع لأخلاق الراوي (ص 370 رقم1652).

هدَفُ البحث: إحياءُ القواعد والضَّوابط التي وضعَها علماءُ الحديث- سيِّما القاعدة التي هي موضوعُ البحث- ، وإرساؤُها في أذْهانِ المشتغلين بتحقيق كُتُب الأئمَّة، وتخريجِ أحاديثها في هذا العصر، في نهضَة حديثيّة، والتي غابت عن أذهان الكثير منهم.

أسأل الله العليّ القدير ربّ العرش العظيم أنْ يجعلَ هذا العمَلَ خالصًا لوجْهه الكريم، وأنْ ينفعَني به والمسلمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعريفُ الطُّرُق والحديثِ لغةً واصطلاحًا

تعريفُ الطُّرُق لغةً واصطلاحًا:

الطُّرُق لغةً:

الطُّرُق جمْع الطَّريق.

قال ابن فارس (ت 395هـ): «الطاءُ والراءُ والقافُ أربعة أصول: أحدها: الإتيان مَسَاءً، والثاني: الضَّرْب، والثالث: جنسٌ من استرخاء الشيء، والرابع: خَصْف شيء على شيء» ثم ذكر من الأول: الطريق؛ لأنه يُتورَّد، وجوّز أن يكون الطريق من الأصل الرابع، فقال: «وليس ببعيد أن يكون من هذا القياس: الطَّريق؛ وذلك أنَّه شيءٌ يعلو الأرضَ، فكأنَّها قد طُورِقَتْ به وخُصِفت به»[1].

وذكر ابن منْظور (ت711هـ): أن "الطَّريقُ: السَّبيل، تُذكَّر وتُؤنَّث، تقول: الطَّريقُ الأَعظم والطَّريق العُظْمَى"[2].

ويجمع على: أطْرُقٌ وطُرُقٌ وأطْرِقاءُ وأطْرِقَةٌ، وجمع الجمع: طُرُقات[3].

الطّريقُ اصطلاحًا:

قال عليّ الجُرْجَانيّ (ت 816هـ): «الطّريقُ: هو ما يُمْكن التّوصُّلُ بصحيح النَّظَر فيه إلى المطلوب»[4].

الطّريقُ في استعمال المُحَدِّثين:

([1]) معجم مقاييس اللغة (3/449-452 "طرق").
([2]) لسان العرب (6/12/90 "طرق").
([3]) القاموس المحيط (3/266 "طرق").
([4]) التعريفات (ص 183).

الطَّريـقُ عنـد المحـدِّثين بمعنـى الـسَّنَد؛ لأنّـه يُوصِـل إلى المطلـوب الـذي هـو مـتْن الحديث[1] كما يُوصِل الطريقُ المحسوس إلى ما يقصده السّالكُ فيـه ، فـالطَّريقُ هـو الـسَّنَد، ويستعمِلون من جموعها: الطُّرُق بمعنى الأسانيد الكثيرة[2]. وقد يـستعمل الطَّريـق بمعنـى الوجه[3] ومنه قول عليّ بن المـدينيّ (ت234هـ) في حـديثٍ: «ورواه سـليمانُ التيمـيّ مـن طريق آخرَ عن أبي تميمةَ، عن عمْرو البكَاليّ»[4].

تعريف الحديثُ لغةً واصطلاحًا:

الحديثُ في اللُّغةِ:

قال الجَوهريُّ: «الحديثُ: نقيضُ القديم... والحـديثُ: الخـبرُ، يـأتي علـى القليـل والكثير»[5]، ومِنْه قولُه تعالى: ﴿ومنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَديثًا﴾[6]. «ويُجمَعُ على أحاديثَ علـى غير قياس. قال الفراء: "نُرَى أنّ واحدَ الأحاديث أُحْدوثَةٌ، ثم جَعَلوه جمْعاً للحديث"»[7].

وقال ابنُ فارس (ت 395هـ): «الحاءُ والدّالُ والثّاءُ أصلٌ واحـد، وهـو كـونُ الـشيء بعد أن لم يكُنْ، يقال: حدثَ أمرٌ بَعْد أن لم يكُن، والرجُل الحَدَثُ: الطريُّ السّن، والحديثُ مِنْ هذا؛ لأنّه كلامٌ يحْدُثُ منه الشيءُ بعدَ الشيء»[8].

وقال ابنُ الأثير (ت 606هـ): «الحديث ضدُّ القَديم»[9].

الحديثُ في عرْفِ الشَّرْع:

قال ابن حجَر (ت 852هـ): «المرادُ بالحديث في عُرْف الشّرْع: ما يُـضاف إلى الـنّبيّ صلى الله عليه وسلم، وكأنّه أريد به مقابلة القرآن؛ لأنـه قديمٌ»[10].

الحديثُ في اصطلاحِ المحدِّثين:

---

[1] شرح نخبة الفكر للقاري (ص 160).
[2] اليواقيت والدرر (116/1).
[3] توجيه النظر للجزائري (ص 89).
[4] علل ابن المديني (ص 100).
[5] الصحاح (246/1 "حدث").
[6] النساء: 87 .
[7] الصحاح (246/1 "حدث").
[8] معجم مقاييس اللغة (36/2 "حدث").
[9] النهاية (338/1 "حدث").
[10] فتح الباري (255/1).

هو: ما أُضيفَ إلى النّبي صلى الله عليه وسلم قولاً له أو فعلاً أو تقريرًا أو صفةً حتى الحركاتِ والسكناتِ في اليقَظة والمنام؛ فهو أعمُّ من السنّة[1]. وقيل هو: مرادفٌ للسنة[2]، وقد يُطْلَق الحديثُ على المَرْفوع والمَوْقُوف، والمَقْطُوع[3].

عنايةُ المحدِّثين بجمْع طُرُق الحديث الواحد وذكر بعْض الأخبار في ذلك:

لقد عني المحدِّثون عنايةً بالغةً بجمْع الطُّرق والأوجه للحديث الواحد، والمُقارنةِ بينها؛ للوصول إلى الصَّوابِ والأشبَه في حديثِ النّبيّ صلى الله عليه وسلم من صحَّةٍ وضَعْفٍ، وللوقوف على خطأ الراوي وصوابه، والاطلاعِ على أوهامِ الثِّقات والعلَل الخفيّة في الحديثِ، فلا يحكُمُون على الحديثِ إلا بعلْمٍ ويقينٍ، وبعد سَبْرٍ ونظَرٍ، وبحْثٍ وتنْقيبٍ، وتعْبٍ وعَناءٍ.

وقد ذكر ابنُ حجَر كلامًا نفيسًا للإمام البخاريّ في تعليل حديثٍ، ثم قال: «وبهذا التقرير يتَبيَّنُ عِظَمُ مُوقعِ كلام الأئمّة المتقدِّمين، وشدّةُ فحْصهم، وقوّةُ بحْثهم، وصحّةُ نظرهم، وتقدُّمُهم بما يُوجِب المصيرَ إلى تقليدِهم في ذلك، والتّسليم لهم فيه»[4].

ويقول الإمام عليّ ابن المَدينيّ (ت 234هـ)- الّذي قال فيه أبوحاتم الرازيّ (ت 277هـ): "كان عَلَمًا في النّاس في معرفةِ الحديث والعِلَل"[5] -: «رُبَّما أدركتُ علَّةَ حديثٍ بعد أربعين سنةً»[6].

ومن الحُفَّاظِ المُتَقدِّمين الّذين لهم اهتمامٌ بالغٌ، وعنايةٌ تامَّةٌ بجَمْع طُرُق الحديثِ الواحدِ في مكانٍ واحدٍ – على سبيل المثال، لا الحَصْر – الإمام البخاريّ، والإمام مسلمٌ، وابنُ خزيمةَ في صِحاحِهم مع اشتراط الصحة، والنّسائيّ في السُّنن الكُبْرى وغيرهم من الأئمة.

فنرى الإمامَ البخاريَّ يذكر الحديثَ الواحدَ من عدّة طُرُق إما في مكانٍ واحدٍ بصيغة التّحويل ح، أو في عدّة أماكنَ حسَب ما يقتضيه فِقْهُه- وهو الغالب -، ونرى الإمامَ مسلمًا يسوق الحديثَ الواحدَ بتنسيقٍ بديعٍ في مكانٍ واحدٍ من عدَّة طُرُقٍ سواءً بصيغة التّحويل أو

---

[1] فتح المغيث (8/1-9).
[2] توجيه النظر (ص 40).
[3] المصدر السابق (ص 40).
[4] النكت على ابن الصلاح (201/2).
[5] تقدمة الجرح والتعديل (ص 319).
[6] الجامع لأخلاق الراوي (ص/399 رقم1789).

بأسانيد مُستقلَّة، والإمامُ ابن خزيمةَ ممن أكثرَ استعمالَ صيغة التّحويل ح في صحيحه لجَمْع الطُّرُق والأوْجُه للحديث الواحد في مكانٍ واحدٍ، وقد ذكر حديثَ عائشةَ -رضي الله عنها-: "أنها كانتْ تفركُ المنيَّ منْ ثوبِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم" مِنْ أكثر من خمس وعشرين طريقًا[1]، أمّا الإمام النسائيّ فله أيضاً عنايةٌ خاصةٌ بهذا الجانب، فيذكر الحديثَ الواحدَ من عدَّة طُرُق مختلفةٍ، ويُبوِّبُ لبيان اختلاف الناقلين للخبر فيقولُ مثلاً: «باب ذكْر اختلافِ الأوزاعيّ وسُفْيان عن الزُّهريّ في حديثِ أبي أيّوب في الوتْر»[2]، و «باب ذكْر اختلافِ شَريك وإسرائيل على عبدِالعزيز بن رفيع في هذا الحديثِ»[3].

وممن اعتنى – بدقّة – بجَمْع طُرُق الحديثِ الواحدِ في مكانٍ واحدٍ أصحابُ كتُبِ العِلَل؛ لحاجة الوقوف على علّة الحديث، ومِنْ هؤلاء الأئمة: الإمام يعقوب بن شَيْبةَ السَّدُوسيّ في مُسنَدِه المعلل، وعليّ بن المديني، وابنُ أبي حاتم، والحافظ الدَّارَقُطْنِيّ وغيرهم في عِلَلِهم، وكتابُ الدَّارَقُطْنِيّ أجلُّ وأنْفَعُ في هذا الفن[4].

فنجدُ أصحابَ كُتُبِ العِلَل يَجْمَعونَ الحديثَ ا لواحدَ مِنْ طُرُق مُتعدِّدةٍ وأوجُهٍ مُخْتلِفَةٍ، ثمّ ينصُّونَ على علَّةِ الحديث، والوجهِ الصَّوابِ أو الأشْبَهِ منها، وقد ذكر الإمامُ الحافظُ الدَّارَقُطْنِيّ لحديثِ فاطمة بنت أبي حُبَيْش في الاستِحَاضَة أكثرَ من ثمانين طريقًا[5]، ولحديث أمّ كُرْز في العقيقة أكثرَ من ستينَ طريقًا[6].

وكذلك ممّن حَرَصَ على جَمْعِ طُرُق الحديثِ الواحدِ واستيْعَابِ أسانيدِه، أصحابُ كتُبِ التّخْريجِ، كالزّيْلَعِيّ في "نصْبِ الرَّايَة"، وابن الُملَقّن في "البدَر الُمنير"، وابنُ حجر في كُتُبه في التّخْريج.

وللمحدِّثيْن أخبارٌ كثيرةٌ في جمعِ طُرُق الحديثِ الواحدِ، ومِنْ ذلك:

قال عبدُالرحمن بن مهْديّ (ت 198هـ): «ما رأيتُ صاحبَ حديثٍ أحفظَ من سُفيان الثّوريّ حدَّث يومًا عن حمّادِ بنِ أبى سُلَيْمَان، عن عَمْرِو بن عَطِيَّة، عن سلْمان الفارسيّ قال:

---

[1] صحيح ابن خزيمة (1/179-181 رقم288).
[2] السنن الكبرى للنسائي (2/156).
[3] المصدر السابق (5/332).
[4] قال ابن كثير: «هو من أجلّ كتابٍ، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده». اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (ص 73).
[5] علل الدارقطني (14/137-144 رقم3484).
[6] المصدر السابق (15/394-410 رقم4101).

البُصاقُ ليسَ بطاهر، فقلت: يا أبا عبدِالله، هذا خَطَأٌ، فقال لـيْ: كيـف؟ عمَّـن هـذا؟ قلـتُ: حمَّاد عن رِبْعيّ، عن سَلْمان، قال: مَنْ يحـدَّث بـه عـن حمّـاد؟ قلـت: حَدّثَنيْـه شُـعْبةُ عـن حمَّاد، عن رِبْعيّ، قال: أخطأ شُعبةُ فيه، ثم سكَتَ ساعةً، ثمّ قال: وافـق شُـعْبَةَ علـى هـذا أحدٌ؟، قلتُ، نعم، قال: مَنْ؟ قلتُ: سعيد بن أبى عَرْوبَةَ، وهِشام الدَّسْـتَوائيّ، وحمَّـاد بـن سَلَمَةَ، فقال: أخطأ حمَّادُ هو حدّثني عن عَمْرو بن عطيَّـة، عـن سَـلْمان، قـال عبـدالرحمن: فَوَقَع في نفْسي، قلتُ: أربعة يجتمعون على شيءٍ واحدٍ، يقولون: عـن حمّـادٍ، عـن رِبْعـيّ، فلمَّا كانَ بعد سنةٍ أُخْرى، سنة إحدى وثمانين ومائة، أخرج إليَّ غُنْـدَر كتـابَ شُـعْبَةَ فـإذا فيه: عن حمّاد عن رِبْعيّ، وقد قال حمّاد مـرّة: عـن عَمـرو بـن عطيَّـة، قـال عبـدُالرحمن: فقلتُ: رحمكَ اللهُ يا أبا عبدِالله، كنتَ إذا حفظتَ الشَّيء لا تبالي مَنْ خالَفَك»[1].

وقال ابنُ حِبّان (354هـ) : «سمعتُ محمّدَ بنَ إبراهيم بن أبـي شـيخ المَلَطِـيَّ يقـولُ: جاء يحيى بن مَعِين إلى عفَّانَ ليسمعَ منه كُتُبَ حمّادِ بن سَلَمَةَ، فقال له: سمعتَـها من أحَـدٍ؟ قال: نعم، حدَّثني سبْعةَ عَشَر نفْساً عن حمّادِ بن سَلَمَةَ، فقال: واللهِ لا حدّثْتُكَ، فقال: إنما هو وَهَمٌ، وأنْحدِرُ إلى البَصْرَة وأسمعُ من التَّبُوذَكيِّ، فقال: شأنك، فانحدَرَ إلى البَصْرَة، وجاء إلى موسى بن إسماعيلَ، فقال له موسى: لم تسمعْ هذه الكُتُبَ من أحدٍ؟! قال: سمعتُها على الوجهِ من سبْعةَ عشرَ نفْساً، وأنت الثامنُ عشرَ، فقال: وماذا تصنعُ بهذا؟ فقـال: إنّ حمَـادَ بنَ سَلَمَةَ كان يُخْطِئُ، فأردتُ أنْ أُمَيِّزَ خطأَه منْ خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابَه قد اجتمعـوا على شيءٍ علمتُ أنّ الخطأَ من حمّادٍ نفسِه، وإذا اجتمعوا على شيءٍ عنه وقـال واحـدٌ مـنهم بخلافه، علمتُ أنّ الخطأَ منه لا مِنْ حمّادٍ، فأُميّزُ بينَ ما أخطأ هو بنفسِه وبـيْن مـا أُخْطِـئَ عليه»[2].

أقوالُ النُقّادِ في جمْع طُرُقِ الحديثِ الواحدِ:

وللحُفّاظِ النُّقّادِ أقوالٌ كثيرةٌ في الحثِّ على جمْع طُرُقِ الحـديثِ، وبيـانِ أهميتـه عنـد نقْد الأسانيدِ والمُتون وتفسيرها ومن ذلك:

قال عبدُالله بنُ المبارك (ت 181هـ) : «إذا أردتَّ أن يَصحَّ لكَ الحديثُ فاضْرِبْ بعضَه ببعْضٍ»[3].

---

[1] تاريخ بغداد (237/10).

[2] المجروحين (32/1).

[3] الجامع لأخلاق الراوي (ص 426 رقم1913).

وقال يحيى بنُ معين (ت 233هـ): «لو لم نَكْتُبِ الحديثَ من ثلاثين وجهًا ما عَقِلْناه»[1].

وقال أيضًا: «اكتُبِ الحديثَ خمسين مرةً، فإنَّ له آفاتٍ كثيرةً»[2].

وقال أيضًا: «لو لم نَكْتُبِ الحديثَ مِنْ مائةِ وجهٍ ما وقَعْنا على الصَّواب»[3].

وقال عليّ بنُ المدينيّ (ت 234هـ): «البابُ إذا لَمْ تُجْمع طُرُقُه لَمْ يتبين خطؤه»[4].

وقال الإمام أحمد بن حَنْبل (ت 241هـ): «الْحَدِيْثُ إذا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَه لَمْ تفهمْه، والحديثُ يُفَسِّرُ بعْضُه بعْضاً»[5].

وقال إبراهيمُ بنُ سعيدٍ الجوهريُّ (ت 244هـ): «كلُّ حديثٍ لا يكونُ عنْدي منه مائة وجهٍ فأنا فيه يتيمٌ»[6].

وقال الإمام مسلمٌ (ت261هـ): «فبِجَمْعِ هذه الرِّوايات، ومقابلةِ بعضِها ببعْض يَتَميَّزُ صحيحُها مِنْ سقيمِها، ويتبين رواةُ ضِعافِ الأخبار من أضدادهم من الحُفَّاظِ...» الخ[7].

وقال أبوحاتم الرازيّ (ت 277هـ): «لو لم نكتُبِ الحديثَ من ستين وجْهاً، ما عَقِلْناه»[8].

وقال الخطيبُ البَغْدَاديّ (ت 463هـ): «السَّبيلُ إلى معْرفةِ علَّةِ الحديثِ أنْ يُجْمعَ بين طُرُقِه، ويُنْظَرَ في اختلافِ رُواتِه، ويُعْتَبَرَ بمكانِهم في الحفْظِ، ومنْزلتِهم في الإتقانِ والضَّبْطِ»[9].

وقال أيضًا: «قَلَّ مَنْ يَتَمَهَّرُ في علْم الحديثِ، ويَقِفُ على غوامِضِه، ويسْتَثِيرُ الخفيَّ من فوائِده؛ إلا مَنْ جمعَ مُتَفَرِّقَه، وألَّفَ مُشَتَّتَه، وضَمَّ بعْضَه إلى بعْضٍ، واشتَغَلَ بتَصْنيفِ أبوابِه، وترتيبِ أصنافِه»[10].

---

[1] تاريخ ابن معين "رواية الدوري" (271/4 رقم4330)، والجامع لأخلاق الراوي (ص 370 رقم1650).
[2] الجامع لأخلاق الراوي (ص 370 رقم1649).
[3] الإرشاد للخليلي (595/2).
[4] الجامع لأخلاق الراوي (ص 370 رقم1652).
[5] المصدر السابق (ص 370 رقم1651).
[6] تاريخ بغداد (619/6)، وتذكرة الحفاظ (516/2).
[7] التمييز (ص 209).
[8] تدريب الراوي (594/2).
[9] الجامع لأخلاق الراوي (ص 426).
[10] المصدر السابق (ص 415).

وقال العَلائـيّ (ت 761هـ): «ووجـوهُ التَّـرجيح كـثيرةٌ لا تَنْحـصرُ، ولا ضـابطَ لهـا بالنسْبةِ إلى جَمِيْعِ الأحاديثِ، بلْ كلُّ حديثٍ يقوم به تـرْجيحٌ خـاصٌ، وإنما يـنْهَضُ بـذلك المُمارِسُ الفَطِنُ، الذي أكثرَ من الطُّرُق والرِّواياتِ...» [1] الخ.

وقال الحافظُ أبوزرعةَ العِراقيُّ (ت 826هـ): «الْحَدِيْثُ إذا جُمِعَتْ طُرُقُه تَبَيَّنَ المـرادُ منه، وليس لنا أنْ نَتَمَسَّكَ بروايةٍ ونتْرُكَ بقيَّةَ الرِّواياتِ» [2].

وقال ابنُ حجرٍ (ت 852هـ): «وتَحْصُلُ معْرِفةُ ذلك بكثرة التّتَبُّعِ وجَمْعِ الطُّرُقِ» [3].

فَوائدُ جمْعِ طُرُقِ الحديثِ مع وَقْفَةٍ مع محقِّقِي التراث في هذا العَصْر:

ولجَمْعِ طُرُق الحديثِ الواحدِ في مكان واحدٍ بـسياق واحـدٍ، والموازنـةِ بينهـا، فوائـدُ كثيرةٌ، والتي غَفَلَ عنها الكثيرُ من المُحَقِّقِينَ في هذا العَصْرِ، أذْكرُ هنا بعضَ تلك الفوائدِ:

أولاً: الوقوفُ على علّة الحديثِ؛ إذ لا يُمْكن الكشفُ عنْها إلا بجَمْعِ طـرُقِ الحـديثِ المخْتَلِفَةِ في سِياق واحدٍ، والنَّظَر في كلِّ راوٍ من طَبَقاتِ الإسْناد هل تفرَّدَ؟ أم خالَفَ؟

قال الخطيبُ: «الـسَّبيلُ إلى معْرفَـةِ علَّـةِ الحـديثِ أنْ يُجْمـعَ بـيْن طُرُقِـه، ويُنْظَـرَ في اختلافِ رُواتِه، ويُعتَبرَ بمكانِهم في الحِفْظ، ومنْزلتهم في الإتقان والضّبْطِ» [4]. وقال أبوحاتم الرازيّ – في سِياق الكشْف عن علّة حـديثٍ –: «وروى أبومعاويـةَ الـضَّريرُ، عـن هِـشام بـنِ عُروة؛ فأظْهَرَ علّةَ الحديثِ» [5].

ثانيًا: تقْوية أسانيدِ الحديث بانْضِمامِ بعضِها إلى بعض – إن أمكن –، والوقوفُ على الصّوابِ والأشْبَه في إسنادِ الحديثِ من صحَّةٍ وضَعْفٍ، وهو غايَةُ علمِ الحديث.

ثالثًا: معرفةُ اتصال السّنَد، وانقطاعِه، ومعرفَةُ نوْعِ الانقطاع من تدليسٍ، أو عـضْلٍ، أو إرسال، والترجيحُ بين الوقْفِ والرَّفْع، والوَصْلِ والإرْسال.

رابعًا: الوقوفُ علـى فوائـدَ حدِيْثِيَّـةٍ، كتـصريحِ المـدَلِّسِ بالـسَّماعِ، وتعـيينِ المُـبْهَمِ، وتوضيحِ المُهْمَل في الإسناد أو المتن.

---

[1] النكت على ابن الصلاح (188/2).
[2] طرح التثريب (181/7).
[3] نزهة النظر (ص 123).
[4] الجامع لأخلاق الراوي (ص 426).
[5] المراسيل (ص 118).

خامسًا: الوقوفُ على مدارِ الحديثِ، ومعرفةُ عدَدِ المخالفين والموافقين.

سادسًا: الاطلاعُ على دخولِ حديثٍ في حديثٍ، أو وَهَمِ واهِمٍ، لاسيِّما أوهـامِ الثقـات، وهو موضوع العِلَل الخَفِيّة.

سابعًا: الوقوفُ على زيادةِ الثِّقةِ، ومعرفةُ القرائن المحيطةِ بها، والتي تُعين على قبولِ تلك الزِّيادة أو ردِّها.

ثامنًا: تحقيقُ المعنى الصَّحيحِ للحديثِ، وتفسيرُ النُّصوص لبعضها؛ لذا قال الإمام أحمد بنُ حَنْبَل (ت 241هـ): «الحديث إذا لم تَجْمَعْ طُرُقَه لم تَفْهَمْـه، والحـديثُ يُفَسِّر بعضُـه بعْضًا»[1]، وقال الحافظُ أبوزُرعةَ العراقيُّ (ت 826هـ): «الْحَدِيْثُ إذا جُمِعَتْ طُرُقُه تَبَيَّنَ المرادُ منه، وليس لنا أن نتمسَّكَ بروايةٍ ونترُكَ بقيَّةَ الرِّواياتِ»[2].

تاسعًا: الوقوفُ على الْحَدِيْث الغريبِ متْنًا وإسنادًا، وهو الَّذي تفرَّدَ بـه الـصَّحابيّ، أو تفرَّد به راوٍ دون الصّحابيّ.

عاشرًا: تحقيقُ الـسَّنَدِ، ويـشمل استدراكَ الـسقْط، وتحريـرَ التّحْريـفِ، وتـصحيحَ التّصْحِيفِ.

قال ابن أبي عاصم: حدّثنا دُحَيْمٌ، حدَّثنا عبدالرّحمن بن بـشِير، حـدّثنا محمّـد بـن إسحاق، عن الزّهريّ محمّد بن مسلم بن شِهابٍ، عن عبـدالله بـن الحـارث بـن زُهْـرةَ، عـن عبدالله بن ثعلبة بن صُعير العذريّ - حليف بـني زهـرة، وكـان رسـول الله صـلى الله عليـه وسلم قد مسح وجهه ودعا له- قال: لما أشرف رسول الله صلى الله عليه وسلم علـيهم قـال: «أنا أشهد على هؤلاء ما من مجروحٍ جُرح إلا بُعث يوم القيامة يدمى جرحه، اللون لـون دم والريح ريح المسك...» الحديث[3].

قال ابن أبي عاصم: «ورواه عن الزّهريّ بضعة عشر نفسًا،لم يـضبطه إلا محمّـد بـن إسحاق أدخل بين الزّهريّ وبين عبدالله رجلا، وقد سمع الزّهـريّ مـن عبـدالله بـن ثعلبـة، وحفظه، وروى عنه».

قلت: محمد بن إسحاق لم يخالف الجماعة في روايته عن الزّهريّ بإدخـال الواسـطة بينه وبين عبدالله بن ثعلبة، بل روايته توافق روايتهم، وكلام ابن أبي عاصم خطأ نشأ عـن

[1] الجامع لأخلاق الراوي (ص 370 رقم1651).
[2] طرح التثريب (181/7).
[3] الآحاد والمثاني (453/1-454 رقم630).

تصحيف، أوضحت ذلك رواية الخطيب في تالي التلخيص من طريق دُحيم قال: حدّثنا عبدالرحمن بن بشير الدّمشقيّ – وكان ثقة –، عن محمّد بن إسحاق، عن محمّد بن مسلم ابن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة، عن عبدالله بن ثعلبة العذريّ به[1].

فبينت هذه الرواية أن لفظة "بن" الثالثة في قوله: "محمّد بن مسلم بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة" تصحفت عند ابن أبي عاصم إلى "عن"، فقال ما قال.

وقفَةٌ مع محقِّقِي التراث في هذا العصْر:

لقد عرفنا بما تقدَّم أنّ الحُكْمَ على الحديثِ، وبيانَ صحيحِه من سقيمِه، وجيِّدِه من رَديئِه، ومقْبولِه من مردودِه، والكشفَ عن علَّتِه ليس بأمر هيِّن، بل يتَطَلَّبُ من الباحثِ أو المصحِّحِ والمُضعِّفِ همةً عاليةً، وجهدًا بالغًا، وعلمًا واسعًا، ونظرًا دقيقًا مع معرفة طُرُقِ المُتَقَدِّمين في النَّقْدِ والتَّعْليل.

ولكنَّ – مع الأسف – الكثيرَ ممنْ يشتغِلون بالتّخريج، وتحقيق التراث في هذا العصْر يكتفون في الحكْم على الحديثِ بالنَّظْرة العابرة في إسنادِه من غير جمْع طُرُقِه، والمقارنةِ بيْنها، وبدوْن ال نّظَر في أقوال النُّقَّاد. فإذا وجدوا إسنادًا رواتُه ثقاتٌ حكموا على الحديث بأنه حديثٌ صحيحٌ، وإذا وجدوا إسنادًا فيه راوٍ ضعيفٌ حكموا بأنه حديثٌ ضعيفٌ، وهذه نظْرةٌ غير دقيقةٍ لا يَعْتَبِرُها المحقِّقُون من عُلماءِ الحديثِ، ولا يَكْتَفون بها، ولا يَغْتَرُّون بظاهرِها، وإنما يَتَتَبَّعون طُرُقَه؛ لأنَّ الراويَ – وإن كان ثقة – قد يُخطِئُ ويَهِمُ في حديثٍ بخصوصه، ولا سبيلَ إلى معرفةِ أوهامِ الثِّقاتِ سوى جمْع طُرُقِ الحديثِ، والمقارنةِ بينها، والنَّظَرِ في أقوال النُّقَّاد.

وكذلك الكثيرُ ممَّنْ يشتغِلون بالتّ خْريجِ في هذا الزَّمان، يظُنُّ الواحدُ منهم أنَّ تكثيرَ العَزْو إلى المصادرِ الحَدِيْثِيَّة هو الغايةُ والهدَفُ من التخريج، فيُثْقِلون الكتبَ بتكثير المصادر، ويَتَسَرّعون في الحكْم عليه من غير مُراعاةٍ لضوابطِ التخريج، والجرحِ والتعديل، ومن غير مقارَنة بين طُرُقِ الحديثِ مع الإهمال والإغفال عن أقوال النُّقّادِ في ذلك الحديث، بل الأدهى والأمر أننا نجد بعضَ المنتسبين إلى التحقيق – مع قلَّةَ علْمه، وقُصور فهْمه – يتجرأ على كِبارِ النُّقَّاد والحُفَّاظِ كعليّ بن المديني فَيُخَطِّئُه، ويَنْسِبُ الوَهَمَ إليه! والله المستعان.

---

[1] تالي التلخيص (552/2 رقم366).

ولا شكّ أنّ الاشتغالَ بتخريجِ الحديثِ وبيانِ صحيحِه من سقيمِه من أشرَفِ الأعمال، وأجلِّ القُرُباتِ، ولكنَّ الأمرَ ليس سهلاً كما يظُنُّ البعْضُ؛ بل على المشتغِل بهذا العلْمِ الجَليلِ أنْ يبذُلَ كاملَ جُهْدِه في جمْعِ طُرُق الحديثِ، ويتَتَبَّعَ أقوالَ العلماء فيه، ويُدَقِّقَ النّظَر مرارًا وتِكرارًا، وعليه أنْ يُدْرِكَ عِظَمَ هذا الأمْر، وخُطورَةَ الكلامِ فيه بلا علمٍ، فلا يستعجلُ، ولا يتسرَّعُ في الحكم على الحديث، بل يَتَأَنّى، ويَقِفَ قليلاً، ويتذكَّرَ أنه بحكمه هذا قد يحلِّلُ حرامًا أو يحرِّم حلالاً، وأنه يَنْسبُ هذا الكلامَ إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، أو ينفيْه عنه، ويتذَكّرَ أن قومًا يأخذون قولَه، ويعملون بحكمِه، وأنه مسؤولٌ عن هذه الأمورِ كلِّها أمامَ الله يومَ القيامة.

خاتِمَة:

وفي الختام أذْكُرُ أهم النتائجَ التي وصلتُ إليها من خلال هذا البحث:

أولاً: "الطَّريقُ" عند المُحَدِّثِينَ يُسْتَعْمَلُ بمعنى "السَّنَد"، و"الطُّرُقُ" بمعنى "الأسانيد الكثيرة".

ثانياً: الحديثُ عنْد أكثرِ المحدِّثِيْن أعمُّ من السُّنَّةِ؛ لكوْنه يُطْلَقُ أحيانًا على الموقوفِ، والمقْطوعِ.

ثالثًا: حُكْمُ المُتَقَدِّمِين على الحديثِ قائمٌ على أسُسٍ ومَعاييْرَ وضوابطَ معينةٍ.

رابعًا: من أهمِّ معاييرِ المُتَقَدِّمِين في الحُكْمِ على الحَديثِ، جمْعُ طُرُقِه في مكان واحدٍ، والمقارَنةُ بينها، والنَّظَرُ في اختلافِ الرواة، والاعتبارُ بمكانِهم من الحفظ والإتْقان.

خامسًا: شدّةُ فحْصِ السَّلَفِ، وقوَّةُ بَحْثِهم، وصحَّةُ نظرهم، وتقدُّمُهم بما يُوجِبُ المصيرَ إلى تسليمِ الإمامة لهم في ذلك، وأخذ أقوالهم بعيْنِ الاعتبار، ويُوضِّحُ لنا هذا فَضْلَ علْمِ السَّلَفِ على الخلَف.

سادسًا: لجَمْعِ طُرُق الحديثِ فوائدُ جمةٌ، من أهمِّها: الوصولُ إلى الحُكْم المناسِب على الحديث من صحَّةٍ وضَعْفٍ، والكشْفُ عن أوهامِ الثقات.

سابعًا: التسرُّعُ في الحكْم على الحديثِ غَلَبَ على كثيرٍ من المشتغِلين بتخريج الأحاديث في هذا الزَّمان، وله مفاسدُ كبيرة وآثارٌ سيئةٌ، نسألُ اللهَ السّلامةَ منها.

هذا، وأسألُ اللهَ عزّ وجلّ أنْ يوفِّقَنا لما يحبُّه ويرضاه، وأن ينصُرَ سنّة نبيِّه، وأنْ يُعيدَ للأمّة عزَّها ومجدَها، وصلّى اللهُ على نبيِّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمينَ.

ثبت المصادر والمراجع

1. الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني) (ت287هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، نشر: دار الراية- الرياض، ط1(1411هـ=1991م).

2. اختصار علوم الحديث لابن كثير (774هـ)، ومعه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر، نشر: دار السلام، الرياض، (ط1421/3هـ -2000م).

3. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليل بن عبدالله بن الخليل الخليلي (ت446هـ) ضبطه: محمد سعيد بن عمر إدريس، نشر: دار الرشد، الرياض (ط1/ 1409هـ-1989م).

4. تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، (ط1422/1هـ -2001م).

5. تاريخ يحيى بن معين (ت233هـ) رواية عباس الدوري ضمن كتاب (يحيى بن معين وكتابه التاريخ) دراسة وترتيب وتحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة (ط1399/1هـ - 1979م).

6. تالي تلخيص المتشابه لأحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وأبو حذيفة أحمد الشقيرات، نشر: دار الصميعي- الرياض، ط1 (1417هـ = 1997هـ).

7. تدريبُ الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين السيوطي (911هـ) تحقيق نظر محمد الفاريابي، نشر مكتبة الكوثر، (ط1417/3هـ).

8. التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دارالكتاب العربي، بيروت (ط1405/1هـ).

9. تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت327هـ) نشر: دار الكتب العلمية بيروت (ضمن كتاب الجرح والتعديل).

10. التمييز "المطبوع مع كتاب منهج النقد عندالمحدثين لمحمد مصطفى الأعظمي"للإمام مسلم بن حجاج القشيري (ت 261هـ)، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي، نشر: مكتبة الكوثر، (ط1410/3هـ1990م).

11. توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري الدمشقي (ت 1338هـ)، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب.

12. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ط1417/1هـ1996م).

13. سنن النسائي الكبرى لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، نشر: مؤسسة الرسالة، (ط1421/1هـ 2001م).

14. شرح نخبة الفكر لملا علي القاري (ت1014)، تحقيق: محمد نزار وآخر، نشر: دار الأرقم، لبنان، بيروت.

15. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (ط1419/1هـ)

16. صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي بيروت، (ط3/1424هـ 2003م).

17. طَرْح التثريب في شرح التقريب لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ) ولولده أبي زرعة (ت 826هـ) نشر: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان/1413هـ 1992م).

18. العلل لعلي بن عبدالله بن جعفر بن المديني (ت234هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي بيروت، (ط/1980).

19. العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت385هـ)تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشر: دار طيبة، الرياض. وتحقيق: محمد بن صالح الدباسي، نشر: دار ابن الجوزي، (ط1/1427هـ).

20. فتح الباري في شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني (ت852هـ). تصحيح عبد العزيز بن باز رحمه الله، نشر: دار السلام، الرياض، (ط1/1421هـ2000م).

21. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن السَّخاوي (ت902هـ)، تحقيق: الشيخ علي حسين علي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، (ط2/1424هـ -2003م).

22. القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ) نشر: دار الجيل، بيروت، لبنان.

23. لسان العرب لأبي الفضل ابن منظور (ت711هـ) ، تنسيق وزارة الشؤون الإسلامية، نشر: دار عالم الكتب بالمملكة العربية السعودية، (ط/1424هـ -2003م).

24. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (ت354هـ) تحقيق محمود إبراهيم زايد، نشر: دار المعرفة بيروت لبنان (1412هـ1992م).

25. المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت327هـ), بعناية شكرالله بن نعمة الله قوجاني، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، (ط1/1411هـ1991م).

26. معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، نشر: دار الجيل، (ط1/1411هـ -1991م).

27. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر –مع النكت عليه لعلي الحلبي الأثري- لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، نشر: دار ابن الجوزي، (ط7/1424هـ).

28. النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت852هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر: مكتبة الفرقان، (ط2/1424هـ -2003م).

29. النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت606هـ) تعليق صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ط1/1418هـ 1997م).

30. اليواقيت والدرر لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت 1031هـ)، تحقيق : ربيع بن محمد السعودي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض.